

Distr.: General  
28 February 2013  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون  
البنود ٣١ و ٣٣ و ٦٣ (ب) و ١١٧ من جدول الأعمال  
تقرير لجنة بناء السلام  
منع نشوب النزاعات المسلحة  
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم  
المحرز في التنفيذ والدعم الدولي: أسباب النزاع  
في أفريقيا والنهوض بالسلام الدائم والتنمية  
المستدامة فيها  
مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة  
عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

تقرير موجز عن جلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠١٢

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

تتضمن هذه الوثيقة موجزا لجلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠١٢، يجري تعميمه  
عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٤.



الرجاء إعادة استعمال الورق

140313 130313 13-24592 (A)



[الأصل بالإنكليزية والفرنسية]

## جلسة استماع برلمانية في الأمم المتحدة: الموجز والاستنتاجات الرئيسية

١ - عُقدت جلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠١٢ في مقر الأمم المتحدة يومي ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر. وشارك في تنظيمها كل من الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب رئيس الجمعية العامة، وحضرها قرابة ٢٠٠ من البرلمانيين من ٥٠ بلداً، لمناقشة الموضوع المعنون: "درب غير مطروق: نُهج برلمانية لمنع نشوب النزاعات وتحقيق المصالحة وبناء السلام"<sup>(١)</sup>. وكان الغرض من الجلسة تحديد الدور الذي يمكن أن تقوم به البرلمانات، وغالبا ما تقوم به، في مختلف مراحل إدارة النزاعات وما بعد النزاع، على خلفية العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة، بوصفها المنظمة العالمية الرئيسية المنوط بها التعامل مع هذه المسائل<sup>(٢)</sup>.

٢ - ويعكس هذا التقرير النتائج الرئيسية التي أسفرت عنها جلسة الاستماع فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن تضطلع به البرلمانات الوطنية، والأمم المتحدة، والمنظمات الأخرى، في منع نشوب النزاعات، وفي المصالحة وبناء السلام، مع تسليط الضوء على التحديات المؤسسية فضلا عن النهج المناسبة والفعالة في تلك العمليات<sup>(٣)</sup>.

### دراسة المفاهيم: منع نشوب النزاعات، والمصالحة، وبناء السلام

٣ - تضطلع الأمم المتحدة بدور حاسم في منع نشوب النزاعات وفي بناء مجتمعات مستقرة. ومنذ تسعينات القرن الماضي، انخفض عدد النزاعات العنيفة بنسبة ٤٠ في المائة لسبب يرجع جزئيا إلى مشاركة المجتمع الدولي في معالجتها.

(١) انظر المرفق الأول للاطلاع على لمحة عامة عن المواضيع التي نوقشت خلال الحدث الذي دام يومين وعلى قائمة المشاركين.

(٢) نظرا للطبيعة المعقدة للأمم المتحدة، فإن جلسة الاستماع لم تركز بأي قدر من التفصيل على الأدوار التي تقوم بها مختلف الإدارات والصناديق والبرامج في دعم هذه الجهود. فعلى سبيل المثال، وفي حين أُحيل في عدة أماكن من التقرير إلى بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، فإن الجلسة لم تدرس عمل إدارة عمليات حفظ السلام.

(٣) جرّبت جلسة الاستماع صيغا مختلفة للمناقشات من أجل تيسير مزيد من التفاعل بين المشاركين والجمهور. ويرد في المرفق الثاني ملخص كامل للنتائج التي توصل إليها البرلمانيون في مناقشات المائدة المستديرة التي أجروها بشأن المسائل التي عُولجت أثناء الجلسة التي استمرت يومين.

٤ - ويؤدي تولّي البلد زمام الأمور في تسوية النزاعات إلى زيادة فرص النجاح في حلها وفي تحقيق سلام وطيّد ودائم بعد ذلك. وتحقيقاً لهذه الغاية، تضطلع البرلمانات بدور بالغ الأهمية في أدائها لدور الهيئة التشريعية الرئيسية التي تحدد الإطار القانوني لتنفيذ اتفاقات السلام، وتشرف على عمل الجهاز التنفيذي، وتقوم بدور الجسر الأساسي بين الشعب والسلطة التنفيذية. وفي الأغلب الأعم من الحالات، تندلع النزاعات في بلدان ذات برلمانات ضعيفة، وتؤدي حالات النزاع إلى زيادة إضعاف الهياكل البرلمانية القائمة في البلد. وعليه، فإن الإدارة الفعالة للنزاعات تتطلب بانتظام وضع تدابير ترمي إلى تعزيز البرلمان.

٥ - وتضم إدارة النزاعات ثلاث عمليات مختلفة، وهي: منع نشوب النزاعات، والمصالحة، وبناء السلام. ويشير منع نشوب النزاعات إلى الإجراءات التي تعالج خطر الاندلاع الوشيك للعنف في مجتمعات طالت فيها النزاعات، والأسباب المباشرة، مثل الانتخابات المزورة، التي قد تؤدي إلى اندلاع العنف أو عودته. وتشير المصالحة إلى عملية إعادة بناء الثقة بين أفراد الشعب من خلال تدابير من قبيل لجان تقصي الحقائق والمصالحة، والمحاكم، والتوعية. ويستلزم بناء السلام اتباع نهج متكامل ومتعدد الأوجه في بناء المؤسسات، والتنمية، والجوانب الأخرى التي عادة ما تكون متلازمة من أجل ضمان الاستقرار على المدى الطويل.

٦ - وهذه العمليات الثلاث المختلفة لا تطبّق بالضرورة على التوالي، وكثيراً ما تكون مترابطة فيما بينها. ويوجد أيضاً قدر كبير من التداخل فيما بينها من حيث الأدوات والأساليب التي يمكن استخدامها. ومع ذلك، فمن أجل فهم الأدوار المختلفة التي يمكن أن تضطلع بها البرلمانات والمجتمع الدولي في هذا المجال سواء كل منها على حدة أو كشركاء، فإن العمليات الثلاث تُدرس في هذا التقرير كمفاهيم مستقلة.

## أولاً - منع نشوب النزاعات

٧ - يمكن أن توجد النزاعات في جميع المجتمعات، ويمكن أن تكون مفيدة عندما تساعد على تطور المجتمع. فالنزاع بسبب عدم المساواة في الوصول إلى الموارد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي إلى تدابير تسفر عن إقامة مجتمعات أكثر عدالة، وبالتالي، توفير الأساس لإرساء سلام أكثر استقراراً على المدى البعيد. بيد أن النزاع يغدو أمراً إشكالياً عندما لا توفر المؤسسات منبرا لحوار شامل. وفي ظل هذه الظروف، فإن عوامل من قبيل المخالفات الانتخابية يمكن أن تؤدي إلى اندلاع العنف. وعليه، فإن آليات

منع نشوب النزاعات لا تهدف بالضرورة إلى اجتثاث شأفة النزاعات في حد ذاتها، بل إلى منع تحول التوترات المجتمعية إلى عنف.

٨ - وتندلع النزاعات العنيفة عندما لا تتمكن المؤسسات الضعيفة من معالجة أشكال اللامساواة والتهميش الكامنة التي تعاني منها مجموعات عرقية ودينية. وفي كثير من الحالات، يتولّد العنف عن الأحداث خلال الدورة الانتخابية. وتشمل العوامل الأخرى المنافسة على الموارد الطبيعية، فضلا عن اتساع رقعة آثار النزاعات في البلدان المجاورة، التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث تدفق للأسلحة المتاحة بسهولة. ودُرست أمثلة عن المؤسسات الضعيفة في جلسة الاستماع التي استمرت يومين، وهي: المؤسسات السياسية التي لا تتمكن من إنشاء آليات فعالة للضوابط والموازن؛ وضعف الأحزاب السياسية، الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تفاوتات سياسية واجتماعية واقتصادية؛ واللجان الانتخابية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام التي تكون متحيزة سياسيا ولا تكون مستقلة حقا.

٩ - وتمتلك الأمم المتحدة عدة وسائل يمكن لها من خلالها أن تساعد على منع نشوب النزاعات فيما لو أبدى جميع أطراف النزاع الإرادة السياسية اللازمة لإيجاد حل له. فالأمم المتحدة، التي يُنظر إليها على أنها كيان محايد، مؤهلة تماما لتوفير منبر لحوار شامل. وكثيرا ما يكون الوعد بالتوصل إلى حل شامل شرطا مسبقا لموافقة أطراف النزاع أصلا على الجلوس حول طاولة المفاوضات. بيد أن بعض المشاركين أشار إلى أن إشراك جميع أطراف النزاع، بغض النظر عن نواياها، يمكن أن يؤدي إلى نزع الشرعية عن العملية. ومن الناحية العملية، يمكن للأمم المتحدة أن تعزز الطابع الشامل في الدعم الذي تقدمه لعمليات السلام، وخاصة في البلدان التي تُنشر فيها بعثات لحفظ السلام أو بعثات ميدانية سياسية. ويمكنها المساعدة على تيسير التوصل إلى تسوية للنزاعات عن طريق التفاوض من خلال جهود الوساطة المبذولة بقيادتها. ويمكنها أيضا المساعدة على تعزيز المؤسسات الانتخابية القائمة للحيلولة دون حدوث تأخير غير ضروري ولبناء الثقة بين أوساط عامة الشعب في المؤسسات مثل اللجان الانتخابية. وعلاوة على ذلك، يمكن للأمم المتحدة أن تساعد على منع نشوب النزاعات عن طريق الحد من عدد الأسلحة التي يمكن الحصول عليها بسهولة، كما فعلت بنجاح في كوت ديفوار. ومن السبل الأخرى التي يمكن بها للأمم المتحدة التقليل إلى أدنى حد من خطر اندلاع النزاعات العنيفة تدريب المفاوضين الوطنيين والمحليين، وتوعية جهاز الشرطة، مثلما تم القيام به بفعالية في كينيا.

”لا توجد وصفة سحرية، وفي معظم الحالات يعزى فشل منع اندلاع النزاعات إلى انعدام الإرادة السياسية لدى أطراف ذلك النزاع“.

تابي - بروك زيريهورن، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية

١٠ - ويتمثل التحدي الأكبر الذي يواجهه عملية منع نشوب النزاعات في كفالة الاستجابات في الوقت المناسب من أجل توفير منبر للحوار قبل اندلاع العنف. فما إن يندلع العنف حتى يصبح إحلال الاستقرار في المجتمع أصعب من ذي قبل. وقد تكفل تدخل الأمم المتحدة في الحالات الثلاث التي دُرست بالتفصيل على مدى اليومين - وهي: منع نشوب النزاعات في كينيا وكوت ديفوار والمصالحة وبناء السلام في سيراليون، بالنجاح عندما تم التدخل في الوقت المناسب، وفقا لخطة مدروسة.

١١ - وفي حالات أخرى، مثل الأوضاع الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي، أثار تباطؤ الأمم المتحدة في اتخاذ إجراءات الشكوك في قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة بفعالية لأزمات من هذا القبيل. ويظهر ذلك بأوضح صورته من خلال تحرك - أو عدم تحرك - مجلس الأمن، الذي يمكن لهيكل صنع القرارات فيه أن يؤدي أحيانا إلى قرارات تتخذ بدافع شواغل سياسية لدى بعض الأعضاء، لا الاحتياجات الفعلية والمصلحة العليا للبلدان (انظر الإطار أدناه). وتضعف قدرة الأمم المتحدة برمتها في كل مرة تفشل فيها في التصدي لأزمة من الأزمات بسبب معارضة بعض الدول الأعضاء التي تحركها مصالحها الخاصة.

## الإطار ١

## هل ستؤدي زيادة شمولية عضوية مجلس الأمن إلى تعزيز الاستقرار العالمي؟

شكّلت مسألة إصلاح مجلس الأمن، بوصفها أساساً لعملية أكثر ديمقراطية وفعالية لصنع القرار، موضوعاً متكرراً خلال جلسة الاستماع التي استمرت يومين. وفي اليوم الثاني، عُقدت جلسة نقاش خاصة لمواصلة دراسة المسألة الحاسمة لإصلاح المجلس. ودار النقاش حول مسألة ما إذا كانت زيادة شمول عضوية المجلس من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز الاستقرار العالمي، وساعد على توضيح بعض الأسباب التي أدت إلى عدم تحقق هذا الإصلاح حتى الآن. فالهيكل الحالي للمجلس لا يعكس الحقائق الراهنة ويفتقر إلى الضوابط والموازن اللازمة. فقد ارتفع عدد الدول الأعضاء من ٥١ دولة عند توقيع ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ إلى ١٩٣ دولة حالياً. وعموماً، فإن نسبة ٨٥ في المائة من الحالات التي تُناقش في المجلس هي في المنطقة الأفريقية، ومع ذلك فلا يوجد بين الأعضاء الدائمين في المجلس عضو من أفريقيا. ثم تحول النقاش إلى مفهوم الشمول. فهل يتحقق الشمول بزيادة عدد الدول الأعضاء وبتوسيع التمثيل الجغرافي في المجلس فحسب؟ أو هل يمكن تحقيق الشمول من خلال زيادة الشفافية والمساءلة في أساليب عمل المجلس؟ فمن الواضح، أن زيادة عدد الدول الأعضاء ينبغي ألا تتناسب مع زيادة عدد الدول الأعضاء منذ عام ١٩٤٥، وهو ما من شأنه أن يسلب المجلس فعاليته باعتباره الهيئة التنفيذية للأمم المتحدة. فقد لا تؤدي زيادة عدد الأعضاء الدائمين سوى إلى ترسيخ هيكل الامتيازات الحالي (مثلاً، حق النقض). وقد يتسنى عوضاً عن ذلك تحقيق مزيد من الشمول من خلال الأخذ بالتمثيل الأنسب لمختلف مناطق العالم. ويمكن أن يؤدي إصلاح أساليب عمل المجلس إلى تعاون أشمل، وفي نهاية المطاف، إلى نتائج أشمل. ووفقاً لأحد الاقتراحات، ينبغي أن تعتمد الدول الخمس الدائمة العضوية التزامات تشمل الامتثال للقانون الدولي، وعدم استخدام حق النقض في حالات معينة مثل الإبادة الجماعية، وعدم إقرار الضربات الاستباقية. ودعت اقتراح آخر، إلى عدم اقتصار عضوية الأعضاء غير الدائمين في المجلس على فترة واحدة بل أن تكون مفتوحة لإعادة الانتخاب. وسيتم بهذه الطريقة، التدقيق في الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء، وتُشجّع تلك الدول على التصرف على نحو يمكنها من تنفيذ ولاية المجلس. وأخيراً، يتطلب إصلاح المجلس من خلال إدخال تعديل على الميثاق تصديق ثلثي برلمانات العالم على ذلك التعديل.

١٢ - وتيسيرا لاتخاذ إجراء وقائي في الوقت المناسب، أنشأت الأمم المتحدة وجودا سياسيا إقليميا في ثلاث مناطق، هي: آسيا الوسطى، وأفريقيا الوسطى، وغرب أفريقيا، لرصد التطورات وإقامة علاقات توقعية مع أصحاب المصلحة الإقليميين الرئيسيين. وباستطاعة الأمم المتحدة، من خلال وجودها في مناطق هشة، أن تيسر اتباع نهج إقليمي في إدارة النزاعات.

١٣ - وتحرص بلدان المنطقة على التوصل إلى فهم أفضل لديناميات النزاعات المحلية وغالبا ما تكون أقدر على التأثير في مسارها.

١٤ - وتجدد الإشارة إلى أن أثر منع النزاعات غالبا ما يصعب قياسه ونادرا ما يلقي من الاهتمام ما يلقيه عدم التمكن من منع نشوب النزاع أو حله. ويعزى هذا إلى عدد من الأسباب، منها أن منع نشوب النزاعات غالبا ما يستلزم إجراء مفاوضات مغلقة وأن النزاعات التي لم تتطور إلى عنف نادرا ما تلقى نفس الاهتمام الذي تلقاه النزاعات التي تحولت إلى عنف. أما حالة كينيا، التي ساعد فيها التدخل الدولي في وقف أعمال العنف التي اندلعت بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠٠٧، فتمثل واحدة من حالات قليلة حظيت فيها مشاركة المجتمع الدولي بتغطية إعلامية واسعة وبتقدير كبير.

### دور البرلمان في منع نشوب النزاعات

١٥ - حيثما يقم البرلمانيون علاقة متينة بقواعدهم الشعبية تكن البرلمانات مؤهلة تماما للتعرف على المظالم التي تعاني منها تلك القواعد سواء المتطاوله أو الناشئة منها. ونتيجة لذلك، فبوسع البرلمانيين القيام بدور الوسيط في منع نشوب النزاعات بعدة طرق. ويمكن للبرلمانيين، من خلال التواصل الدائم مع ناخبهم، تحديد المسائل التي يتعين معالجتها من أجل منع نشوب النزاعات، من قبيل الشعور بالحرمان النسبي وغياب التمثيل. وعلى سبيل المثال، وجدت بعثة أوفدها مؤخرا البرلمان الكيني إلى منطقة شهدت عنفا سياسيا أن العنف كان تعبيرا عن إحباط تعاني منه مجموعة إثنية واحدة ترى أنها ممثلة تمثيلا ناقصا في البرلمان. وفي الوقت نفسه، يستطيع البرلمانيون تثقيف ناخبهم بشأن التدابير المتخذة لمعالجة المظالم القائمة. وأخيرا، فمن خلال فتح المناقشات البرلمانية لأبناء الشعب، وإظهار التعاون البرلماني، يمكن طمأنة الناخبين بأن شواغلهم تعالج على المستوى السياسي. وقد كان هذا هو الحال، على سبيل المثال، في مالي، حيث كان يرجح أن ينشب النزاع الحالي قبل ذلك التاريخ لو لم ينشط البرلمان في التواصل مع قادة شعب الطوارق.

١٦ - وعلاوة على ذلك، يمكن للبرلمانات المساعدة على بناء الثقة في المؤسسات الوطنية من أجل تشجيع أطراف النزاع على استخدام هذه المؤسسات وسيلة للتوصل إلى حلول

للنزاع. ويمكن للبرلمانات بناء الثقة عن طريق مكافحة الفساد بفعالية داخل البرلمان وخارجه. ويمثل بناء الثقة في البرلمان كمؤسسة شرطا لازما لقيام البرلمانات بدور فعال في منع نشوب النزاعات. وفي حالة كينيا، على سبيل المثال، فإن مستوى الثقة في البرلمان أثناء النزاع الذي اندلع عقب نتائج انتخابات عام ٢٠٠٧ وبعدها مباشرة كان منخفضا للغاية، ولم يتمكن البرلمان من أداء دور فعال إلا بعد أن استعاد ثقة الشعب. وعلاوة على ذلك، يمكن للبرلمانات تعزيز رقابتها على السلطة التنفيذية بوسائل منها الأخذ باللامركزية في عمليات صنع القرار، واتخاذ التدابير اللازمة لكفالة أن تحافظ تلك العمليات على استقلاليتها عن السلطة التنفيذية.

”علينا ألا نخشى النقاش، بل انعدامه هو ما ينبغي أن يخيفنا“.  
غيوم كيغافوري سورو، رئيس الجمعية الوطنية، كوت ديفوار

### التوصيات

١٧ - التوصيات هي كالاتي:

- (أ) ينبغي للدول الأعضاء وبرلمانها أن تدعم جهود الأمم المتحدة وقدراتها في مجال منع نشوب النزاعات وأن توفر للمنظمة دعما ماليا مناسب التوقيت يمكن التنبؤ به، وأن تزيد حجم استثمارها في ذلك؛
- (ب) ينبغي أن يزداد تركيز الجهود الوقائية على تعزيز المؤسسات وقدرات حل النزاعات القائمة على الصعيد الوطني، من أجل كفالة السلام الدائم وتجنب حالة أقصى ما يمكن أن تفعله المنظمة فيها هو إدارة النزاعات عوضا عن حلها؛
- (ج) في حين يجب أن تكون الحكومات هي بالضرورة المحاور الأول للأمم المتحدة، فإن عمل المنظمة يمكن أن يستفيد أيضا من إشراك البرلمانات. ففي الحالات التي يكون فيها البرلمانيون قد كونوا علاقات وثيقة مع ناخبهم، تكون البرلمانات مؤهلة تأهيلا جيدا لرصد التوترات المستديمة والمتصاعدة في المجتمع حتى قبل أن تندلع أعمال العنف. وعلاوة على ذلك، يمكن منع اندلاع أعمال العنف بتمكين التوترات المجتمعية من التحول إلى مناقشات برلمانية.
- (د) تدعو الحاجة إلى إصلاح البرلمانات لبناء الثقة فيها بوصفها آلية فعالة لإدارة النزاعات. وينبغي أن يؤدي مثل هذا الإصلاح إلى مزيد من الشفافية والشمول للجميع.

## ثانياً - المصالحة

١٨ - بعد نشوب أعمال العنف، تصبح تدابير المصالحة أمراً لازماً. فالمصالحة هي الخطوة الضرورية الأولى نحو تحقيق السلام الدائم، وتقتضي في كل الحالات إحداث تغييرات عميقة في نفسية المتنازعين. إنها عملية تعلم تمكن الناس من ترك الماضي وراءهم، وتعلمهم كيف يثق بعضهم ببعض من جديد وكيف يعملون معا لتحقيق مستقبل أفضل.

١٩ - أما الإحفاق في تحقيق المصالحة، فكثيراً ما يؤدي إلى انعدام الثقة بين الجماعات المختلفة، وهو ما قد يتواصل لأجيال عديدة. فطبيعة النزاع وأسبابه الكامنة قد تتغير مع مرور الزمن، فتجعل النزاع أصعب حلاً على المدى البعيد. ولا يمكن حل النزاع في مثل هذه الحالات إنما فقط إدارته لمنع اندلاع أعمال العنف. وهناك العديد من الأمثلة على حالات يطول فيها أمد النزاعات نظراً لعدم إتاحة فرص المصالحة للناس، ومن هذه الأمثلة قبرص.

٢٠ - والمصالحة لا تحدث من تلقاء نفسها، إنما هي عملية تتطلب إرادة سياسية راسخة وقيادة قوية عن طريق اتخاذ التدابير الاستباقية من قبيل التوعية والحوار، سعياً لتجاوز انعدام الثقة داخل المجتمع. ويحتاج القادة السياسيون إلى الاعتماد على التعاون مع المجتمع المدني بغرض الوصول إلى القواعد الشعبية بشكل فعال، وتعزيز المشاركة النشطة من قبل الشعب في نهاية المطاف.

٢١ - وفي الحالات التي يبقى فيها انعدام الثقة مستشرياً، قد تفتقر الآليات المنظمة على الصعيد الوطني إلى المصدقية في البداية. وفي ظروف من هذا القبيل، تكون الأمم المتحدة مؤهلة تأهيلاً جيداً للمساعدة على إنشاء آليات المصالحة، مثل لجان تقصي الحقائق والمصالحة ومحاكم العدالة الجنائية. والأمم المتحدة في وضع يسمح لها باستخدام المعايير التي وضعها المجتمع الدولي من أجل إيجاد أرضية مشتركة يمكن أن تبنى عليها المصالحة بين فئات الشعب.

٢٢ - لكن آليات المصالحة الدولية قد تكون غير فعالة إذا اعتُبرت النتائج غير منصفة في نظر عامة الجمهور. فالظهور بمظهر الإنصاف يقتضي أن تتسم هياكل صنع القرار - على الصعيدين الوطني والدولي على السواء - بالشفافية وأن تعمل بشكل واضح في مصلحة جميع الأطراف المعنية. وللأسف، وكما سبق ذكره، يعتبر العديد من الناس أن تدخلات الأمم المتحدة ميّالة إلى الخضوع للمصالح السياسية لقلة من الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، قد تثير نظم العدالة الدولية الاستياء على الصعيد الداخلي إذا لم يُحترم مبدأ قرينة البراءة بالنسبة للمتهمين.

## دور البرلمان في عملية المصالحة

٢٣ - توظف البرلمانات بدور حاسم في هذا المجال، عن طريق اعتماد التسويات السلمية التي تعد عادلة ومنصفة في المقام الأول، ثم من خلال المساعدة على كفاءة اتخاذ السلطة التنفيذية تدابير المصالحة الفعالة. ويمكن للبرلمانات أيضا أن تسن تشريعات لإنفاذ المصالحة، بما في ذلك عن طريق إنشاء آليات تقصي الحقائق والمصالحة على المستوى الداخلي. ويوظف البرلمانيون بدور هام آخر يتمثل في التأكد من مشاركة ناخبهم في عملية المصالحة من خلال تدابير استباقية وتبادل المعلومات ذات الصلة. وشكلت تدابير من هذا القبيل خطوة هامة نحو المصالحة في كينيا، حيث ذهب البرلمان إلى أبعد مدى في سعيه لكفالة إشراك المجتمع المدني في المناقشات بشأن الإصلاح وتعزيز الشفافية في العمليات البرلمانية.

”الحكومة البرلمانية جماعية من حيث طبيعتها. فعندما يتعذر على السلطة التنفيذية بدء المناقشات أو الحوار مع المعارضة، تيسر الطريقة الجماعية التي يدار بها البرلمان هذا الحوار“.

ميليجي تراوري، عضو البرلمان، بوركينافاسو

## التوصيات

٢٤ - التوصيات هي كالاتي:

- (أ) تحتاج آليات المصالحة الدولية إلى أن تُعتبر منصفة وألا يُنظر إليها على أنها تدابير تعسفية تطبق قصرا على بعض البلدان دون غيرها. ويتطلب ذلك إضفاء الطابع الديمقراطي على هياكل صنع القرار في الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن.
- (ب) وتحتاج البرلمانات إلى كفالة مشاركة ناخبها في النقاش الدائر حول كيفية تحقيق المصالحة ووعيهم بالتدابير التي يجري اتخاذها.

## ثالثا - بناء السلام

٢٥ - يتطلب بناء السلام التزاما طويل الأجل بالتصدي للأسباب الجذرية للتراعات الأصلية، وهو ما يجب أن يبدأ، في جميع الأحوال، ببناء المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وتعزيزها. وإذا لم تُعالج الأسباب الجذرية، فمن الأرجح أن تتكرر أعمال العنف. لكن معالجة الأسباب الجذرية للتراعات ليس بالمهمة الهينة، وهذا ما يظهره جليا كون ٩٠ في المائة من الحروب الأهلية التي شهدتها العقد الماضي، وفقا للتقرير عن التنمية في

العالم لعام ٢٠١١، وقعت في بلدان سبق أن شهدت حربا أهلية خلال السنوات الثلاثين الماضية.

”لا تقتصر مهمة البرلمان على سن القوانين فحسب، بل يمكنه أيضا أن يخضع الإدارة العامة للمساءلة وأن يساعد على كفاءة الاستخدام الأمثل للموارد الوطنية المحدودة حتى يحصل السكان بالفعل على الخدمات.“

عبد الواحد الراضي، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

٢٦ - لا يمكن تحقيق السلام الدائم دون إبرام عقد اجتماعي بين الدولة والشعب. ومضى أبرم هذا العقد الاجتماعي - أي عندما تقوم علاقة تبادلية وترابطية بين الدولة وجميع مواطنيها، بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو المحلي أو نوع جنسهم أو غير ذلك من العوامل - يشعر الأفراد بوجود رابط مشترك من الحقوق والمسؤوليات يشد بعضهم إلى بعض. وفي ظل العقد الاجتماعي، يعرف المواطنون أنهم لن يجرموا من الفوائد المترتبة على قيام دولة أقوى وأن عدم استقرار الدولة قد يؤدي إلى حرمانهم بوصفهم أفرادا. وما يترتب على ذلك من شعور بالانتماء إلى مجتمع معين أمر مهم لجعل الناس يميلون أكثر إلى السعي لتحقيق السلام والدفاع عنه.

”يستلزم إبرام العقد الاجتماعي إجراء عمليات سياسية شاملة للجميع، التي يضطلع فيها البرلمانيون بدور محوري، إلى جانب السياسة والتمثيل المشروعين. ولا بد أن تقوم بين الدولة والمجتمع علاقات قادرة على تجاوز الصعاب، وأن تنهض الدولة بواجب تقديم الخدمات، وأن تكون مؤسستها ملبية للاحتياجات.“

مارتا رويداس، نائبة المدير، مكتب منع الأزمات والتعافي منها، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٧ - يمكن أن تضطلع الأمم المتحدة بدور هام في بناء مجتمعات من هذا القبيل. ويعمل في الميدان، في الوقت الراهن، ما مجموعه ١٥ بعثة من بعثات حفظ السلام و ١٤ بعثة سياسية ميدانية على مساعدة المجتمعات الهشة في مرحلة ما بعد النزاع على تحقيق الإصلاحات اللازمة لإبرام عقد اجتماعي بقدراتها الذاتية. وعلاوة على ذلك، يمكن للجنة بناء السلام، التي أنشئت في عام ٢٠٠٥ (إلى جانب مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام)، أن تساعد البلدان الهشة على إيجاد استراتيجيات فعالة للمساعدة على بناء المؤسسات القائمة وتعزيزها، وهيئة بيئة تُفضي إلى المصالحة وتحفز التنمية الاقتصادية من أجل

التغلب على أسباب النزاعات. واحتراما لمبدأ السيطرة الوطنية، تعمل لجنة بناء السلام بالتعاون الوثيق مع الحكومات من أجل المساعدة على تحديد الأولويات الرئيسية في مجال السياسات والموارد المالية اللازمة لتنفيذ الإصلاحات الضرورية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات من خلال تدابير متكاملة تشمل أموراً منها الإصلاح الاقتصادي<sup>(٤)</sup>. وتكتسي الإصلاحات الاقتصادية التي تستهدف تحقيق النمو والعدالة الاجتماعية أهمية حاسمة في إنجاح بناء السلام بقدر ما يكون لها أثر ملموس وإيجابي على حياة الناس.

”عندما نركز فقط على نزاعات بعينها حين تنشب، ثم نحاول التركيز على المسائل التي تتصل مباشرة بالنزاع، من قبيل التسريح وإعادة الإدماج، ينصب الاهتمام على الذكور فقط. فمن الذي يحمل السلاح؟ ليست النساء من يفعلن ذلك. ونحن عندما نبني السلام نتعامل مع مظاهر النزاع العنيف لا غير، وتُغفل المسائل الاجتماعية، وليس بالإمكان معالجة هذه المسائل إلا إذا شمل النقاش الجميع“.

ساراسواثي مينون، مديرة شعبة السياسات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة

٢٨ - تتطلب المشاركة الفعالة للأمم المتحدة في بناء السلام ولاية واضحة تُبلّغ إلى الشعب وتحظى بقبوله. وفي بعض الحالات، قد يثير وجود بعثة من بعثات الأمم المتحدة آمالاً زائفة في الأمن إذا ما افتقرت إلى ولاية واضحة للتصدي للنزاعات العنيفة وغيرها من التهديدات. وقد تتفاقم المشاكل القائمة بسبب عدم اتخاذ إجراء. وبالمثل، عندما تلتزم الأمم المتحدة بالتدخل، فمن الضروري أن تكفل إتاحة الموارد المالية والقوات اللازمة من أجل إنجاز ولايتها. وعلاوة على ذلك، يتعين على بعثة الأمم المتحدة أن تلتزم بالبقاء إلى حين ثبوت إمكانية استدامة اتفاق السلام.

### دور البرلمانات في بناء السلام

٢٩ - يتوقف النجاح في تنفيذ اتفاقات السلام على قدرة البرلمانات على سن تشريعات تمكينية. ففي حالة كينيا، أدى البرلمان دوراً نشطاً في تنفيذ اتفاق السلام وبناء المؤسسات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار على المدى البعيد. فقام البرلمان بأمر منها اعتماد قانون تفصي للحقائق والعدل والمصالحة الذي مهد الطريق لتعيين أعضاء اللجنة ذات الصلة؛ وعمل على

(٤) تتألف لجنة بناء السلام في الوقت الراهن من ست تشكيلات قطرية هي بروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون وغينيا وغينيا - بيساو وليبيريا.

إصلاح إجراءاته الداخلية حيث اعتمد نظاما داخليا جديدا للسماح بأمر منها تكافؤ الفرص؛ كما استحدث البث المباشر لجلساته من أجل تعزيز الشفافية وثقة الشعب بالبرلمان.

٣٠ - ويمكن للبرلمانات، بوصفها مؤسسات، أن تسهم في تحقيق السلام المستقر والدائم عن طريق تعزيز الحوار وإعطاء صوت للفئات المهمشة. فإدماج هذه الفئات في العملية السياسية أمر حاسم في كفاءة القدرة على التصدي للمظالم الجديدة أو الناشئة بشأن التوزيع غير العادل للموارد أو المعاملة التمييزية في القانون، على سبيل المثال لا الحصر. وتشمل مختلف التدابير المتاحة للبرلمانات تحسين مستوى تمثيل الأقليات، وسن القوانين التي تعزز حقوق الإنسان والنظر في مشروع لائحة الاعتمادات (خلال عملية الميزانية) بغرض تحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعية. وتسهم جميع هذه الأمور إسهاما كبيرا في تعزيز العقد الاجتماعي بين الدولة والشعب، الذي يعد أحد دعائم السلام والاستقرار.

### التوصيات

٣١ - التوصيات هي كالاتي:

(أ) لا بد للأمم المتحدة، لكي تكون فعالة، أن تُدعم بالموارد المالية والبشرية الكافية. ويجب ألا تثار آمال لا يمكن الوفاء بها؛

(ب) من الضروري أن تضمن البرلمانات تمثيل الفئات المهملة، ومنها الفئات العرقية والدينية والنساء والشباب. ويستلزم شمول الجميع أن تشارك البرلمانات المجتمع المدني في عمليات صنع القرار، سعيا لبناء الثقة لدى عامة الجمهور وضمان التمثيل لطائفة متنوعة من الاحتياجات؛

(ج) بالنظر إلى وظيفة البرلمانات المتمثلة في سن القوانين، فبإمكانها أن تتخذ عددا من التدابير الرامية إلى تعزيز المؤسسات الوطنية، ولا سيما ما يلي:

'١' إنشاء إطار قانوني لتهيئة بيئة لتكافؤ الفرص بين الأحزاب السياسية خلال الدورات الانتخابية وفيما بينها. ومن المهم أيضا وضع قوانين لتمويل الأحزاب تتسم بالفعالية وتضمن التوزيع العادل للأموال؛

'٢' وضع إطار قانوني يمنع وجود أحزاب سياسية قائمة على الهوية المحضنة، وفي الوقت نفسه، يشجع على وضع برامج سياسية للأحزاب<sup>(٥)</sup>؛

(٥) أصدرت كينيا، على سبيل المثال، قانونا للأحزاب السياسية ينص على أن تضم جميع الأحزاب السياسية ١٠٠٠ عضو على الأقل من ما لا تقل عن ٥٠ في المائة من المقاطعات (٢٤ من أصل ٤٧ مقاطعة).

- ٣' وضع إطار قانوني لكفالة تلقي جميع الأحزاب السياسية التغطية الإعلامية المنصفة؛
- ٤' إنشاء نظام قضائي مستقل، سعياً لتحقيق أهداف منها كفالة المساواة بين الجميع أمام القانون؛
- ٥' وضع قوانين داخلية للبرلمانات تساعد على تعزيز الحوار بين الأحزاب السياسية الممثلة فيها. وينبغي أن تشمل هذه القوانين الداخلية الحق في طرح الأسئلة على السلطة التنفيذية والإسهام في المناقشة في جلسات عامة، دون أن تقتصر عليه. وعلاوة على ذلك، ينبغي التوصل إلى توافق في الآراء بشأن السلوك اللائق داخل البرلمانات.

”مهما بلغت قدرة الأمم المتحدة على تعزيز السلام في البلدان التي تمزقها النزاعات، يتوقف النجاح في نهاية المطاف على قوة القيادة الوطنية وصلابة الالتزام الوطني بالإصلاحات الرامية إلى تحقيق المصالحة. وكثيراً ما تتبع تلك القيادة وذلك الالتزام من البرلمان“.

يان إلياسون، نائب الأمين العام

## الإطار ٢

### التحديات التي تواجه المشاركة البرلمانية في إدارة النزاعات

لا يمكن للبرلمانات تحقيق إمكاناتها من أجل بناء مجتمعات أكثر استقراراً إلا إذا كانت مؤسسات قوية. فمعظم البرلمانات في المجتمعات غير المستقرة تواجه عدداً من التحديات. ويفتقر البرلمانيون في كثير من الأحيان إلى المعارف والمهارات المطلوبة وإلى فهم للقضايا التي يتعاملون معها. والعديد من المسائل، ولا سيما الاقتصادية والمالية منها، شديدة التعقيد ولا يستطيع البرلمانيون معالجتها بدون تعزيز للموارد والقدرات البشرية، بما في ذلك الحواسيب ومكتبات البحث والموظفون، وحيث المكاتب.

والعديد من البرلمانيين ليسوا مستقلين عن السلطة التنفيذية. وبدون التمتع بالاستقلال، لا يستطيع البرلمانيون الإشراف بفعالية على العمل التنفيذي لضمان تنفيذ اتفاقات التسوية والقضايا الهامة من قبيل السياسات الإنمائية الفعالة، وإعادة التوزيع العادلة للموارد. وهناك عدد من العوامل التي تضعف الاستقلال البرلماني، منها عدم السيطرة على الموارد والميزانيات الداخلية وعدم وجود حصانة.

## رابعاً - التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى

٣٢ - التعاون مع المنظمات الإقليمية أو الدولية الأخرى عنصر أساسي لنجاح الأمم المتحدة في سياقات النزاع وما بعد النزاع. ومع ذلك، تدعو الحاجة إلى التنسيق الفعال للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى كي يحقق نتائج إيجابية، ويتعين ترشيد استخدام الموارد والتشارك في المساءلة. وعلاوة على ذلك، من الضروري جداً أن يُظهر المجتمع الدولي التأزر وألا يبدو مفككا. وإذا بدا أن مختلف الأطراف الفاعلة الدولية يتعارض بعضها مع بعض، فستحاول أطراف النزاع المختلفة "الالتقاء من بين المتدييات" أي كسب الدعم من المنظمات الأكثر تعاطفاً، وهو ما يرجح، بدوره، إطالة أمد النزاع.

٣٣ - ويمكن أن يكون التعاون مع المنظمات الإقليمية مفيداً لأنها قد تكون أقدر على فهم أوجه تعقيد النزاع. ويمكن أيضاً أن تعزز المنظمات الإقليمية مشروعية التدخل. ومن الأمثلة الجيدة على التعاون الفعال بين المنظمات الدولية والإقليمية ما حدث في غينيا، حيث عملت الأمم المتحدة جنباً إلى جنب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للمساعدة على احتواء نوبة العنف الانتخابي. وقدمت الأمم المتحدة للجماعة الاقتصادية المساعي الحميدة للأمين العام بغية إعطاء شرعية واسعة للجهود المبذولة.

٣٤ - ويمكن أن يكون التعاون مع المنظمات الدولية فعالاً إذا كانت للمنظمة خبرة معترف بها في مجال بعينه. فلدى الاتحاد البرلماني الدولي، على سبيل المثال، سنوات من الخبرة في تقديم الدعم التقني الرامي إلى تعزيز البرلمان كمؤسسة. وقد أقام علاقات مع برلمانات في جميع أنحاء العالم، مما يسمح له بالاستفادة من الخبرات والأمثلة على أفضل الممارسات في بناء القدرات البرلمانية. وقد أظهر أن بناء القدرات يكون أكثر فعالية في الحالات التي يتبع فيها نهج مؤسسي كلي بناء على طلب البرلمان ومع تقديم إسهاماته منذ البداية.

### التوصيات

٣٥ - التوصيات هي كالاتي:

(أ) يجب تجنب الازدواجية في أي تعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أو المنظمات الأخرى. وتحتاج المنظمات إلى ترشيد استخدام الموارد والتشارك في المساءلة؛

(ب) أقام الاتحاد البرلماني الدولي علاقات مع برلمانات في مختلف أنحاء العالم، وهو مجهز تجهيزاً جيداً للمساعدة على تبادل الممارسات الجيدة. وبالتالي، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل على نحو أوثق مع الاتحاد البرلماني الدولي من أجل بناء قدرات البرلمانات التي

تطلب المساعدة، وتعزيز سيادة القانون والمساعدة على مواءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية؛

(ج) ينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يستمر في بناء جسور بين البرلمانات والأمم المتحدة. وتشكل جلسات الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة أحد المتدنيات الممكنة للسماح للبرلمانات بالتوصل إلى فهم أفضل لعمليات الأمم المتحدة والمشاركة في المداولات.

## خامسا - دور المرأة

٣٦ - لا يمكن تحقيق الفعالية في منع نشوب النزاعات والمصالحة وبناء السلام إلا إذا أشركت المرأة في صنع القرارات في كل مرحلة. وكما هو محدد في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا بد للمرأة أن تضطلع بدور هام في إدارة المنازعات وفي عمليات بناء السلام. ومع ذلك فبعد مضي ١٢ عاما، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في هذا المجال. ونتيجة لذلك، لا تزال النساء والأطفال يتضررون على نحو غير متناسب من النزاعات ويظلون بلا صوت في عمليات صنع القرارات التي لها أثر مباشر على حياتهم.

٣٧ - ويمكن للبلدان، من خلال دراسة عمليات السلام من منظور المساواة بين الجنسين، أن تُخضع نفسها لتحول هيكلية بيني مجتمعات أكثر عدلا وبالتالي أكثر استدامة. وقد نفذت الأمم المتحدة بنجاح، على مر السنين عددا من التدابير الرامية إلى تعزيز دور المرأة في جميع مجالات الحياة. وأقامت الأمم المتحدة في طاجيكستان مراكز للمساعدة القانونية للمرأة، قامت الحكومة في ما بعد بتولي إدارتها وتوسيعها.

”عندما تعمل منظومة الأمم المتحدة معا كجهة فاعلة متكاملة لا نستطيع توجيه الاهتمام إلى المسألة فحسب ولكننا نجد فعلا سبلا للتصدي لها“.

ساراسواثي مينون، مديرة شعبة السياسات، هيئة الأمم المتحدة للمرأة

٣٨ - تعزيز دور المرأة أمر حاسم لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل، من خلال بناء مجتمعات أكثر شمولاً. فعلى سبيل المثال، عندما تضطلع المرأة بدور مركزي في تقديم الخدمات، كما هو الحال في ليبيريا ورواندا، تستطيع الاعتناء ليس فقط بأسرتها بل كذلك بمجتمعها المحلية، مما يضع البلد على طريق تنمية أشمل بكثير.

٣٩ - وينبغي أن تكون الأمم المتحدة نموذجاً لإشراك المرأة في عمليات صنع القرارات. فعلى الرغم من التزاماتها العديدة والأدلة الواضحة لأثر المرأة على تحقيق السلام المستقر، يظل

دور المرأة في منع نشوب النزاعات ومفاوضات السلام محدودا للغاية. وكانت نسبة ٩ في المائة من المفاوضين فقط من النساء، ولم تكن هناك أبدا أي كبيرة وسطاء عينتها الأمم المتحدة.

٤٠ - وبإمكان البرلمانات باعتبارها مؤسسات أن تساعد أيضا على تعزيز دور المرأة. إذ يمكنها العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين في التمثيل من خلال تنفيذ نظام حصص وتوعية عامة الجمهور بفكرة النساء صانعات القرارات. ومع ذلك، يجب ألا تقتصر سياسة الشمول على العدد وحده، بل يجب أيضا أن تعالج المسائل النوعية. وتحقيقا لتلك الغاية، يمكن للبرلمانات أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان تمكن المرأة من الترشح للمناصب ومشاركتها بفعالية في الإجراءات البرلمانية. وتشمل هذه التدابير على سبيل المثال لا الحصر بناء القدرات من خلال التعليم ووضع جداول زمنية للاجتماعات لإتاحة مزيد من المرونة للمرأة كي تحقق التوازن بين العمل والمسؤوليات الأسرية.

### التوصيات

٤١ - التوصيات هي كالاتي:

- (أ) تحتاج الأمم المتحدة إلى الوفاء بالتزامها بتعزيز إشراك المرأة في عمليات صنع القرارات. ويشمل ذلك تعيين النساء في أدوار كبار المفاوضين؛
- (ب) لا بد للبرلمانات من إشراك المرأة. غير أن الشمول يجب ألا يقتصر على العدد فقط، بل يجب أيضا أن يوسع ليشمل إمكانية الوصول إلى البرلمانات من خلال بناء القدرات والتدابير التي تمكن المرأة من العمل بفعالية في السياق البرلماني.

## المرفق الأول

## عرض عام عن المواضيع التي نوقشت والمشاركين

- ١ - خلال الجلسة الافتتاحية، ألقى كلمة أمام الجمهور كل من عبد الواحد الراضي (رئيس الاتحاد البرلماني الدولي)، ورودني تشارلز (نائب رئيس الجمعية العامة، والممثل الدائم لترينيداد وتوباغو لدى الأمم المتحدة)، ويان إلياسون (نائب الأمين العام للأمم المتحدة).
- ٢ - وتناول الجزء الأول من الجلسة المواضيع الثلاثة الرئيسية، وهي منع نشوب النزاعات، والمصالحة، وبناء السلام، التي ناقشها رانكو فيلوفيتش (الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة، ونائب رئيس لجنة بناء السلام)، وتايي - بروك زيريهون (الأمين العام المساعد للشؤون السياسية)، ومارتا رويداس (نايبة مدير مكتب منع الأزمات والتعافي منها، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وساراسواثي مينون (مديرة شعبة السياسات، هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبولين بيكر (الرئيسة الفخرية لصندوق السلام).
- ٣ - ونظر الجزء الثاني في الجهود التي بذلتها كينيا في مجال منع نشوب النزاعات، وهو موضوع ناقشه كينيث ماريندي (رئيس الجمعية الوطنية في كينيا) وميلغي تراوري (عضو في برلمان بوركينافاسو)، وبيتر غاسترو (مدير البرامج، وزميل أقدم في المعهد الدولي للسلام).
- ٤ - وقيم الجزء الثالث النهج الذي اتبعته سيراليون من أجل تحقيق المصالحة، وناقشه إدوارد أمين سولوكو (عضو سابق في البرلمان، سيراليون)، وشيكو م. توراي (الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة) وإلوهو إجيفيوممي أوتوبو (مدير ونائب رئيس، مكتب دعم بناء السلام)، ولانسانا غبيري (محلل بحوث، تقرير مجلس الأمن).
- ٥ - وركز الجزء الرابع على دور المنظمات الدولية في بناء السلام، وناقشه غيوم كيغافوري سورو (رئيس الجمعية الوطنية، كوت ديفوار)، وأندرز ب. جونسون (الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي).
- ٦ - وأخيرا، نوقشت مسألة ما إذا كان يرحح أن يؤدي تشكيل مجلس أمن أكثر شمولا إلى تحقيق استقرار عالمي أكبر، وتناول ذلك الموضوع، في شكل مناقشات الدوحة التي أذاعتها محطة بي بي سي، كل من باتريس - مارتان لالاند (الجمعية الوطنية الفرنسية، عضو الفريق الاستشاري للجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بشؤون الأمم المتحدة)، وهارديب سينغ يوري (الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة)، وإدواردو أوليباري (الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة)، وهانز كوريل (وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني في الأمم المتحدة سابقا).

## موجزات مناقشات الأفرقة

أثناء الاجتماع، عقد عدد من مناقشات الأفرقة الصغيرة من أجل إعطاء المشاركين فرصة للتركيز على مسائل محددة. وفي ما يلي قائمة بالأسئلة التي نوقشت (سؤال لكل فريق) وما يقابلها من أجوبة.

## ما هي الآليات التي يمكن أن تعزز التعاون بين الأحزاب السياسية؟

- القواعد الأساسية: حرية إنشاء أحزاب سياسية؛ وقبول دور المعارضة
- الإجراءات: ينبغي أن يكون للبرلمانيين الحق في طرح أسئلة؛ وينبغي أن تكون هناك مدد زمنية محددة؛ وينبغي للبرلمانيين أن يتمتعوا بالحصانة في أداء واجباتهم
- ينبغي لتمويل الأحزاب السياسية أن يسمح للأحزاب السياسية بالعمل بشكل سليم في جميع الأوقات، وليس فقط أثناء الدورة الانتخابية
- ينبغي للسلطة التنفيذية التعامل مع قادة الأحزاب السياسية على أساس منتظم
- يجب أن يكون هناك توافق للآراء بشأن السلوك اللائق في البرلمان.

## ما هي الظروف للمشاركة البرلمانية الفعالة في منع نشوب التزاعات والمصالحة وبناء السلام؟

- ينبغي للبرلمانات أن تكون ممثلة للمجتمع بأسره، بما في ذلك المجموعات الإثنية كافة
- يجب أن يكون البرلمان شرعياً (انتخابات حرة ونزيهة، وما إلى ذلك)
- يجب أن يدخل البرلمان في حوار مع السلطة التنفيذية
- يجب أن يحترم البرلمان وأن يكون جديراً بالاحترام (التراهة)
- يجب أن تكون للبرلمان القدرات اللازمة
- يتعين على البرلمانيين القيام بأنشطة توعية متكررة في دوائرهم الانتخابية
- يجب إجراء تقييمات أكثر تواتراً لآثار البرلمانات في منع حدوث التزاعات وحلها

## المرأة والاستقرار الطويل الأجل؟

- ينبغي للرجل دعم قضايا المرأة ودورها في منع نشوب النزاعات وحلها
- يجب تحويل السلطة للمرأة من أجل المشاركة في العملية السياسية؛ ويجب أن تكون نسبة تمثيل المرأة في البرلمان على الأقل ٣٠ في المائة وأن يكون الهدف تحقيق التساوي مع الرجل
- ينبغي تقييم أثر النزاعات على النساء والأطفال (ينبغي اتخاذ تدابير للتأكد من أن المرأة لن تكون ضحية)

كيف يمكن للأمم المتحدة أن تقوم بمزيد من الفعالية بمنع نشوب النزاعات، وكيف يمكن لها إشراك البرلمانات بطريقة أكثر فعالية في أعماها المتعلقة ببناء السلام؟

- تحتاج الأمم المتحدة إلى ولاية واضحة لها أهداف واضحة يقبلها جميع أصحاب المصلحة
- بناء قدرات مؤسسات الدولة، بما يشمل البرلمان بصورة خاصة (تعزيز استقلال البرلمان)
- يتعين على مؤسسات الدولة تقاسم المعلومات مع الأمم المتحدة
- تحتاج الأمم المتحدة إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية
- يجب أن يكون تكوين مجلس الأمن أكثر تمثيلاً من أجل اكتساب المزيد من السلطة
- يجب أن تعمل الأمم المتحدة مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من المنظمات من أجل اتباع نهج مشترك في حل النزاعات وبناء السلام
- يمكن أن تستهدي الأمم المتحدة في تدخلاتها بمزيد من إسهامات المنظمات غير الحكومية. غير أن هذه المنظمات يجب أن تحترم معايير صارمة للشفافية والمساءلة
- ينبغي أن تعمل الأمم المتحدة مع الاتحاد البرلماني الدولي في مساعدة البرلمانات التي تطلب المساعدة

كيف يمكن للمجتمع في مرحلة ما بعد النزاع تحقيق المصالحة العادلة والشاملة؟

الشروط المسبقة

- مشاركة جميع الجهات الفاعلة وقبول بعضها البعض
- التسامح المتبادل
- وجود تحكيم محايد
- تحديد الأسباب الجذرية الحقيقية

## التدابير

- تعزيز الآليات المؤسسية، بطرق منها برلمان تمثيلي وذو مصداقية، وكذلك سلطة قضائية مستقلة
- آليات اقتصادية تتيح التوزيع العادل للثروة، بما في ذلك بين النساء والأقليات والشباب
- توفير الاحتياجات الاجتماعية الأساسية (التعليم، والصحة، وفرص العمل، وما إلى ذلك)
- زيادة مشاركة المرأة في القضايا الوطنية، لا سيما من خلال الحصول على التعليم وتحسين التمثيل في هيئات صنع القرارات
- إنشاء حركات تمثيلية
- وجود وسائل إعلام متعددة ومحترفة، تكون متاحة للجميع على قدم المساواة (كون وسائل الإعلام مسؤولة)
- تقاسم السلطة والعمليات السياسية
- بناء المجتمع المدني من أجل ضمان قدر أكبر من المشاركة
- التربية المدنية
- تطبيق سيادة القانون، والمساواة بين الجميع أمام القانون
- لجان تقصي الحقائق والمصالحة

## كيف يمكن للتعاون الإقليمي دعم الاستقرار السياسي الوطني؟

- يجب تفادي الازدواجية في التعاون، وأن يسمح التعاون بترشيد استخدام الموارد وتقاسم المساءلة
- يجب أن تساعد المنظمات على تقوية البرلمان، ولا سيما في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية
- يجب أن يشجع الاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة بناء جسر بين البرلمانات والأمم المتحدة.